الجزائر بين تحقيق الأمن الغذائي المستدام أو السيادة الغذائية
دراسة تقييمية للفترة (1998-2018)

Algeria between achieving sustainable food security or food sovereignty Evaluation study for the period (1998-2018)

بوبكير أمال[1] *

المدرسة العليا للتجارة، القليعة، الجزائر

تاريخ الاستلام: 2022/11/14؛ **تاريخ القبول**: 2023/03/12 **تاريخ النشر** 2023/06/30،

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بمفهومي الأمن الغذائي المستدام والسيادة الغذائية والمقارنة بينهما على اعتبار أنهما من أكثر النماذج التي تبنتها المنظمات الدولية في السنوات الأخيرة لمعالجة مشكل انعدام الأمن الغذائي خصوصا في ظل الظروف السيئة التي تضرب الاقتصاد العالمي باستمرار بدءا بالتقلبات المناخية وانخفاض المعروض من المحاصيل الغذائية وارتفاع أسعارها، إلى انخفاض أسعار المحروقات، وجاءت جائحة وباء كوفيد 19 سنة 2020 لتفرض على الدول حالة الاغلاق التام والاعتماد على قدراتها الذاتية لتلبية احتياجاتها الأساسية من الغذاء. بالاعتماد على الإحصائيات المتوفرة عن الوضعية الغذائية في الجزائر خلال الفترة 1998-2018، حاولنا استخلاص أي النموذجين تتبناه الجزائر وأيهما يصب في مصلحتها.

الكلمات المفتاح: أبعاد الأمن الغذائي في الجزائر، الأمن الغذائي المستدام، السيادة الغذائية.

تصنيف JEL: F02، I12، I31، I32، O13، O19، Q01، Q18.

Abstract: This study aims at introducing the concepts of sustainable food security and food sovereignty and comparing them, considering that they are among the most common models adopted by international organizations in recent years to address the problem of food insecurity, especially in light of the bad conditions that are constantly hitting the global economy, starting with climate fluctuations, the decrease in the supply of food crops and the high Its prices, due to the decrease in fuel prices, and the Covid 19 pandemic in 2020 came to impose a state of complete closure on countries and rely on their own capabilities to meet their basic food needs. Based on the available statistics on the nutritional situation in Algeria during the period 1998-2018, we tried to deduce which of the two models Algeria adopts and which is in its interest.

Keywords: sustainable food security, food sovereignty, food security dimensions in Algeria.

Résumé : Cette étude vise à introduire les concepts de sécurité alimentaire durable et de souveraineté alimentaire et à les comparer, considérant qu'ils font partie des modèles les plus couramment adoptés par les organisations internationales ces dernières années pour faire face au problème de l'insécurité alimentaire, notamment à la lumière des mauvaises conditions qui frappent constamment l'économie mondiale, à commencer par les fluctuations climatiques qui ont conduit à une diminution de l'offre de Les cultures vivrières et leurs prix élevés, en raison de la baisse des prix des carburants, et la fermeture totale imposée par la pandémie Covid 19 en 2020 aux pays et les ont obligés à s'appuyer sur leurs propres capacités pour satisfaire leurs besoins alimentaires de base. Sur la base des statistiques disponibles sur la situation nutritionnelle en Algérie au cours de la période 1998-2018, nous avons tenté de déduire lequel des deux modèles l'Algérie adopte et lequel est dans son intérêt.

*اسم مرسل المقال: بوبكير أمال، amboubakir@hotmail.fr

Mots-clés : Dimensions de la sécurité alimentaire en Algérie, sécurité alimentaire durable, souveraineté alimentaire.

1- تمهيد:

أصبح مشكل انعدام الأمن الغذائي في العالم في السنوات الأخيرة يثير الكثير من المخاوف، خصوصا أن منظمة الأغذية والزراعة العالمية **FAO** ظلت لأكثر من 70 سنة تحث الدول المتقدمة والنامية معا على ضرورة العمل على استئصال الجوع، والسعي إلى الحد من عدد السكان الذين يعانون من نقص التغذية (الفاو، 1996) ضمن آجال محددة، لكن الوقت يمر ولم تتمكن المنظمة من تحقيق أهدافها بشأن القضاء على الجوع، كما لم تتمكن من إجبار الدول الكبرى للوفاء بالتزاماتها الدولية اتجاه الأعداد المتزايدة ممن يعانون لتحقيق أمنهم الغذائي في مختلف دول العالم، هذا الهدف تريد المنظمة حاليا تحقيقه في إطار ما يعرف بالتنمية المستدامة.

من جانب آخر شعرت منظمات غير حكومية في البلدان الفقيرة بعجز وعدم جدية منظمة الـ **FAO** لتحقيق الأمن الغذائي، لذلك سعت من جهتها للبحث عن سبل تحقيق الأمن الغذائي من منظور يختلف عن منظور منظمة الـ **FAO** وأعطته تسمية جديدة هي السيادة الغذائية. الكثير من الدول تبنت مفهوم السيادة الغذائية كنموذج لحل مشكل الغذاء لديها، حيث ترى أن الأمن الغذائي لا يتم استيراده من الخارج بل يجب أن يتحقق أولا بالاعتماد على القدرات المحلية.

في إطار تطبيقها لسياسة الانفتاح الاقتصادي، عملت الجزائر بدورها منذ التسعينات على تنفيذ قرارات وأهداف منظمة الـ **FAO** بضرورة تحقيق الأمن الغذائي المستدام على المستوى الوطني.

سوف نحاول في هذه الدراسة التعرف على الفرق بين مفهومي الأمن الغذائي المستدام والسيادة الغذائية، ثم دراسة النموذج الذي عملت السلطات الجزائرية على تحقيقه، وأي النموذجين هو الأفضل لها، لذلك نصوغ الإشكالية التالية:

بين الأمن الغذائي المستدام والسيادة الغذائية، ما هو النموذج الذي سعت الجزائر لتحقيقه؟ وأي النموذجين يضمن لها تحقيق نظام غذائي صحي، آمن، كاف للجميع ومستدام؟

ويمكن طرح الفرضيات التالية:

- خلال العشرين سنة الأخيرة تمكنت الجزائر من تحقيق أمنها الغذائي المستدام وفق توصيات المنظمة العالمية للأغذية والزراعة.
- تطبيق نموذج الأمن الغذائي المستدام في الجزائر يضمن لسكانها التمتع بوضعية غذائية آمنة، مستقرة وصحية دون الحاجة إلى تبني نماذج أخرى مثل نموذج السيادة الغذائية.

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج التحليلي للتعريف بمفهومي الأمن الغذائي المستدام والسيادة الغذائية استنادا لدراسات الباحثين وتقارير المنظمات العالمية، ثم قمنا بالمقارنة بين النموذجين. كما اعتمدنا على إحصائيات الـ **FAO** المتوفرة للسنوات الأخيرة لمعرفة وضعية الجزائر بالنسبة للأمن الغذائي، وإحصائيات مؤسسات حكومية محلية لمعرفة وضعيتها بالنسبة لنموذج السيادة الغذائية.

2. الأمن الغذائي المستدام:

فكرة الأمن الغذائي المستدام أو آلية "**الغذاء المستدام**" هو مفهوم ناشئ تمّ إدراجه ضمن المتغيرات الجديدة للأمن الغذائي. وقد أخذ هذا المصطلح عدة مقاربات، مما جعله ينتقل من المفهوم الكلي إلى المفهوم الجزئي، من الاهتمام بجانب العرض إلى الاهتمام بالطلب (Clay, 2002)، من المستوى الدولي والوطني إلى المستوى الأسري والفردي، من توفير الحد الأدنى الضروري من المواد الغذائية الأساسية لكل شخص إلى الاهتمام بنوعية العناصر التي تحتويها الحصة الغذائية، ثم التفكير في تحقيق ذلك مع الحفاظ على البيئة وضمان ديمومة الغذاء للأجيال القادمة.

1.2. تعريف الأمن الغذائي:

مصطلح الأمن الغذائي هو مصطلح معقد، وقد تطور كثيرا منذ ظهوره أول مرة في منتصف السبعينات تحت مسمّى الأمن الغذائي، ورغم حداثته عرف أكثر من 200 تعريف (Maxwell & Smith, 1992)، لكن عددا قليل من هذه التعريفات تمّ اعتماده من طرف المنظمات الدولية الرسمية.

عرّف **مؤتمر القمة العالمي للأغذية سنة 1974** الأمن الغذائي على النحو التالي: "القدرة على توفير في جميع الأوقات الإمدادات الغذائية العالمية الكافية من المواد الغذائية الأساسية، للحفاظ على التوسع المطرد في الاستهلاك الغذائي، وللتعويض عن التقلبات في الإنتاج والأسعار"(الفاو، 2015).

في تقرير **مؤتمر البنك الدولي سنة 1986** حول الفقر والجوع، جاء تعريف الأمن الغذائي كالتالي: "حصول جميع الناس في جميع الأوقات على ما يكفي من الغذاء لحياة صحية ونشطة" (BanqueMondiale, 1986).

خلال **مؤتمر القمة العالمي للأغذية سنة 1996** كان تعريف الأمن الغذائي كما يلي: "يتحقق الأمن الغذائي، على مستوى الفرد والأسرة، والمستويات الوطنية والإقليمية والعالمية عندما يتمتع البشر كافة في جميع الأوقات بفرص الحصول ماديا واقتصاديا على غذاء كاف وآمن ومغذ لتلبية احتياجاتهم التغذوية، ويناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة" (الفاو، 1996).

لم يتغير تعريف الأمن الغذائي كثيرا منذ مؤتمر القمة العالمي لسنة 1996، بحيث اشتمل على المتغيرات الرئيسية التي تطوّر مفهوم الأمن الغذائي من خلالها، وتتمثل هذه المتغيرات في: الكفاية أو الوفرة، إمكانية الوصول، الأمان وعامل الزمن وهي تسمى أبعاد الأمن الغذائي.

2. 2. أبعاد الأمن الغذائي:

تتمثل أبعاد الأمن الغذائي حسب MK. Mc Caston و T. R. Frankenberger & (Frankenberger & McCaston., 1998) في العناصر التالية:

– **الكفاية أو الوفرة:** نقصد بالكفاية توفير الإمدادات الغذائية اللازمة على المستوى الكلي أي على المستوى الوطني (جانب العرض) لتلبية الطلب المتزايد على الغذاء مع ضمان استقرار هذه الإمدادات من حيث الكمية والسعر، بحيث تكون كافية فقط لتوفير الحد الأدنى من الاحتياجات.

– **إمكانية الوصول إلى الغذاء:** جاءت أعمال العديد من الباحثين أمثال Amartya Sen (Sen, 1981) لتركز على متغير إمكانية الوصول إلى الغذاء وهذا بعد المجاعات التي حدثت في بعض مناطق إفريقيا وآسيا رغم توفر الغذاء بكميات كافية إلا أن فئات واسعة لم تكن قادرة على الوصول إليه بسبب ارتفاع أسعاره أو انعدام الدخل لديها، مما جعل مفهوم الأمن الغذائي ينتقل من المستوى الكلي إلى المستوى الجزئي، بحيث لم يعد الاهتمام يقتصر فقط على درجة كفاية العرض بل أصبح الاهتمام أيضا بدرجة تلبية الطلب، على المستوى الوطني والجهوي والأسري والفردي كذلك.

– **الأمان:** نظرة M. Smith و S. Maxwell (Maxwell & Smith, 1992) للأمان كانت من منطلق حماية الإمدادات الغذائية من مخاطر الكوارث الطبيعية والتقلبات في الأسعار التي تؤدي إلى انخفاض حجم الإنتاج أو تؤثر على الأسعار، مما يجعل الغذاء بعيدا عن متناول الفئات والأسر الضعيفة، وهذه هي النظرة التي كانت سائدة في السبعينات للدلالة على مصطلح أمان الغذاء، لكن بداية من التسعينات تمّ توسيع مصطلح أمان الغذاء ليشمل أيضا التوازن الغذائي، بمعنى ضرورة الانتباه إلى كمية البروتينات والعناصر المغذية الأخرى التي تحتويها الحصة الغذائية لكل فرد.

في سنة 2005 تمّ تعزيز متغير الأمان (الفاو، 2005) من خلال الاهتمام بجانب جودة الغذاء وسلامته، لذلك أصبح مفهوم أمان الغذاء وجودته يعني كذلك كل الظروف والمعايير الضرورية اللازمة –خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع وإعداد الغذاء –.

– **الزمن:** عامل الزمن تمّ إدراجه كمتغير لتحديد مفهوم الأمن الغذائي لأول مرة من طرف البنك الدولي سنة 1986 (BanqueMondiale, 1986) في تقريره عن الفقر والجوع، حيث ربط بين حالة الجوع التي يعاني منها الأفراد خلال مدة زمنية معينة وحالة الفقر التي يعيشونها، وقسّم تبعا لذلك حالة انعدام الأمن الغذائي إلى نوعين: مؤقت ومزمن.

2.3. تعريف الأمن الغذائي المستدام:

يعتبر متغير الاستدامة آخر المتغيرات التي تضمنها مفهوم الأمن الغذائي، حيث تؤكد تقارير منظمة الـ **FAO** على أنه منذ السبعينات أصبح لإنتاج الغذاء تأثيرات سلبية على البيئة ناتجة عن الاستخدام المكثف للمياه الجوفية، واستخدام الأسمدة بكثافة عالية مما يؤدي إلى انخفاض درجة خصوبة الأراضي الزراعية وفقدانها لعناصرها الطبيعية، فضلا عن الاستخدام العشوائي للمبيدات الحشرية.

يعرّف Robert Goodland **التنمية المستدامة** بأنها تحقيق التنمية دون أن يتجاوز ذلك قدرة البيئة أو يتسبب في تدميرها (Goodland, 1994).

وتُعرَّف **الأنظمة الغذائية المستدامة** بالأنظمة الغذائية التي يكون لها تأثيرات ضعيفة على البيئة، وتساهم في تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي، وكذا حياة صحية للأجيال الحالية والمستقبلية (FAO, 3-5 Novembre 2010).

تعريف المنظمة العالمية للأغذية والزراعة **للأمن الغذائي المستدام** يستوجب احترام المعايير التالية:

– غذاء في متناول الجميع، صحي ومتوازن، موجه لتلبية الاحتياجات الغذائية للإنسان.

– غذاء منتج وفقا لنماذج زراعية محافظة على البيئة، المناخ، التربة، المياه والتنوع البيولوجي والحيواني.

– غذاء مقتصد في استهلاك الطاقة، وينتج عنه نفايات أقل، وغازات احتباس حراري أقل، ودورة إنتاجه قصيرة.

– مساهمة جميع الأطراف الفاعلة (الحكومة، الفلاحين، المستهلكين، المؤسسات المنتجة للأسمدة والبذور والآلات، المؤسسات الصحية...) في تحديد السياسات الغذائية والزراعية الملائمة.

المفهوم الحديث للأمن الغذائي الذي ضم مصطلح الاستدامة وتتبناه المنظمات الدولية يريد ضمان الغذاء للجميع سواء عن طريق الإنتاج المحلي، أو عن طريق الاستيراد، أو باللجوء إلى المعونة الدولية باستخدام أسلوب زراعة يعتمد على الهندسة الوراثية والأنظمة المعدلة جينيا، لكن هذا الأسلوب الحديث يعارضه الكثير من الباحثين في الشأن الغذائي بسبب الجهل بالتأثيرات الحقيقية للهندسة الوراثية على صحة الإنسان وعلى البيئة على المدى الطويل لقلة الدراسات بشأنه.

إن أساس مفهوم الاستدامة هنا هو الاستيراد (استيراد بذور معدلة جينيا، استيراد معدات ري محافظة على البيئة...) الذي يخدم بشكل كبير مصالح الدول الكبرى (شركات الأغذية العالمية التي تحتكر إنتاج وتسويق الغذاء، شركات إنتاج البذور، شركات إنتاج معدات الإنتاج...). لذلك يمكن القول إن فكرة الأمن الغذائي المستدام ليست سوى طريقة جديدة لممارسة الشركات الكبرى والمنظمات الدولية الاحتكار وتعميق فكرة العولمة.

3. ظهور مفهوم السيادة الغذائية منافسا لمفهوم الأمن الغذائي المستدام:

عندما شعرت منظمات المجتمع المدني في البلدان الفقيرة أن مبدأ التبادل الحر في المجال الزراعي، من منظور مؤسسات بروتون وودز والمنظمة العالمية للتجارة، يشكل خطرا على الأمن الغذائي، لأنه – حسبها–يشجّع الزراعة الصناعية الموجّهة نحو التصدير، ويضر بالزراعة الفلاحية والأسرية، دعت العديد هذه المنظمات غير الحكومية لتبني مفهوم جديد هو السيادة الغذائية.

إن مفهوم السيادة الغذائية ذكرته للمرة الأولى الحركة الاجتماعية العالمية للاستثمارات الصغيرة العائلية **فيا كامبيسينا** (**Via Campesina**) عام 1996 كبديل موثوق للأمن الغذائي المستدام الذي تتبناه المنظمات الرسمية الدولية. ومنذ ذلك الحين الكثير من

المنظمات الزراعية المحلية في دول العالم الغنية والفقيرة تبنوا فكرة السيادة الغذائية وصاروا يدعون لتطبيقها ويدافعون عنها (Dupraz & Postolle A., 2010).

3. 1. تعريف السيادة الغذائية:

عرّفت السيادة الغذائية بأنها: حق الشعوب والبلدان في تحديد السياسات التي تناسب ظروفها البيئية وخبراتها الموروثة في مجال زراعة الأرض والصيد البحري، وفي إنتاج المحاصيل التي تتوافق مع أذواقها وعاداتها الغذائية، باستعمال طرق الإنتاج والتكنولوجيا التي تختارها دون تدخل أو تمويل مفخخ من الشركات والمنظمات الكبرى، وأن يتم توجيه إنتاجها لتلبية الطلب المحلي بداية بأقرب الأسواق من أجل تخفيض تكاليف النقل(Dessì & M.F.Nonne, 2009) .

3.2. خصائص السيادة الغذائية:

– إعادة العمل بالسيادة القومية والفردية لتحقيق الأمن الغذائي، والتخلص من سيطرة منظمة التجارة العالمية التي تريد فرض سياساتها الغذائية والزراعية التي تخدم بالدرجة الأولى الشركات الكبرى على حساب الفلاحين أصحاب المستثمرات الزراعية الصغيرة.

– يحق لكل بلد تحديد حجم الإنتاج الموجه للاستهلاك المحلي الواجب تحقيقه من مختلف المحاصيل الزراعية الضرورية بحيث لا يضطر للاستيراد.

– عدم إعطاء أولوية التسويق المحلي للسلع المستوردة التي تؤدي إلى تدمير الزراعة المحلية والمزارعين المحليين، والحرص على عدم تحويل الأراضي الزراعية لزراعة محاصيل موجهة للتصدير.

3.3. المقارنة بين مفهوم الأمن الغذائي المستدام ومفهوم السيادة الغذائية:

هناك عدة نقاط اختلاف بين مفهوم الأمن الغذائي المستدام ومفهوم السيادة الغذائية تظهر في الجدول رقم 1 أدناه، رغم أن كلا المفهومين هدفه توفير الغذاء للجميع في جميع الأوقات بما يتناسب مع حاجات كل منطقة، لكن المشكل يكمن في أن مفهوم الأمن الغذائي المستدام يجد صعوبة في تجسيد فكرة الاستدامة بالاعتماد على الأساليب المحلية المتوارثة التي تناسب كل منطقة.

الجدول رقم 1: أوجه التشابه والاختلاف بين مفهومي الأمن الغذائي المستدام والسيادة الغذائية

البيان	الأمن الغذائي المستدام	السيادة الغذائية
مصدر الغذاء	الإنتاج المحلي أو الاستيراد أو المعونات الغذائية الدولية: الاهتمام بالهدف النهائي (توفير الغذاء).	ضرورة أن ينتج مزارعو البلد معظم الغذاء المستهلك محليا: الاهتمام بالهدف النهائي وأساليب تحقيقه.
الجهة التي تبنت المفهوم	المنظمات التابعة للأمم المتحدة	منظمة الفلاحين الصغار التي أعلنت مناهضتها لمبادئ العولمة، وقوانين التجارة العالمية.
أساليب الزراعة	اعتماد الأنظمة المعدلة جينيا، مع عدم الاعتراف بأضرارها.	اعتماد زراعة مستدامة تقليدية أو حديثة تحافظ على البيئة، وعلى النمط الزراعي والاستهلاكي لكل منطقة
كيفية الحصول على الغذاء	الدخل هو المؤشر الوحيد للحصول على الغذاء (احتمال عجز الفلاحين عن تحقيق أمنهم الغذائي).	تحالف بين المنتجين والمستهلكين مع الاستفادة من سياسة الإعانات الحكومية والتضامن الاجتماعي.
درجة اندماج الفلاحين في المجتمع	الأمن الغذائي يتحقق من دون معرفة عملية الإنتاج (قطيعة بين المستهلكين في المدن ومشاكل الريف)	اعتبار الفلاحين منتجين لديهم حقوق مرتبطة ارتباطا وثيقا بالحقوق الأخرى، وإسماع صوتهم للجميع.
النموذج الاقتصادي	النموذج الذي يعزز الأمن الغذائي هو السوق المالي وتحرير التجارة الخارجية (مصالح الشركات الكبرى).	السيادة الغذائية هي جزء من البحث المحلي عن بدائل للتجارة العالمية.
التسويق	إعطاء الأولوية في التسويق للمنتجات المستوردة مع معاناة الفلاحين الصغار من انعدام الأمن الغذائي	إعطاء الأولوية في التسويق للإنتاج المحلي الموجه للسوق المحلية.
الدعم الحكومي	إعطاء الأولوية في الدعم الحكومي للمستثمرات الكبيرة المنتجة للزراعات التصديرية.	إعطاء الأولوية في الدعم الحكومي للمستثمرات الصغيرة التي تنتج الغذاء للسكان.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر التالية:

- Sophie Charlier et autres, La souveraineté alimentaire, UCL, France, 2007
- Michel Griffon, Sécurité alimentaire et mondialisation, OCL VOL. 15 N° 2 Mars-Avril 2008.

مفهوم الأمن الغذائي المستدام الذي تبنته منظمة الـ **FAO** في التسعينات رغم أنه يبدو أشمل من مفهوم السيادة الغذائية، لأنه يسعى لضمان الغذاء والقضاء على سوء التغذية والجوع بكل الوسائل الممكنة للجيل الحالي مع ضمان استدامة ذلك للأجيال القادمة، لكن المنظمة وكل الهيئات التابعة لها رغم الإمكانيات المتاحة أمامها والتسويق الإعلامي الكبير لهذا المفهوم (مفهوم الأمن الغذائي المستدام) لم تتمكن من تحقيق هذا الهدف.

4. تبني الجزائر مفهوم الأمن الغذائي المستدام ومؤشرات قياسه:

مرّت الجزائر في منتصف التسعينات بأزمتها المالية والاقتصادية التي أجبرتها على إجراء إعادة الهيكلة لاقتصادها واتخاذ تدابير اجتماعية قاسية بإيعاز من المؤسسات المالية الدولية، منذ تلك الفترة أصبحت الجزائر تهتم بفكرة الأمن الغذائي بعد أن تخلّت عن فكرة الاكتفاء الذاتي الذي كانت ترفعه كشعار سياسي منذ الاستقلال.

تبنّي الجزائر لفكرة الأمن الغذائي كان في الأصل لتلبية رغبة منظمات الأمم المتحدة، أما فكرة أمان الغذاء فجاءت في إطار سعي الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، واتفاقيات التبادل الحر التي أقامتها مع الاتحاد الأوربي.

بدأ الحديث عن الفقر والتهميش والجوع في الجزائر بشكل رسمي سنة 2000 من خلال الندوة الوطنية الأولى حول الفقر والإقصاء. وخلالها تمّ ذكر مصطلح الأمن الغذائي لأول مرة، ومناقشة الآثار التي يتركها تدهور الوضعية الغذائية على القدرات الإنتاجية للعمال والتهميش المدرسي.

نذكر أن القانون الجزائري قدم تعريفا للأمن الغذائي لأول مرة ضمن قانون التوجيه العقاري رقم 08-16 المؤرخ في 3 أوت 2008، حيث عرّف في المادة الثالثة الأمن الغذائي بأنه حصول ووصول كل شخص بسهولة وبصفة منتظمة إلى غذاء سليم وكاف يسمح له بالتمتع بحياة نشيطة.

المواد الأربعة الأولى من نفس القانون أشارت صراحة إلى ضرورة تبني الجزائر لمفهوم الأمن الغذائي المستدام رغم عدم ذكر المصطلح صراحة كوسيلة لتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي بالعمل على تطوير الفلاحة الوطنية لتكون مفيدة اقتصاديا واجتماعيا، ومستدامة بيئيا من خلال المحافظة على خصوصيات الفلاحة المحلية وتكييف أنظمة إنتاج تحافظ على خصوبة التربة وتقلل من تدهور الأراضي مع ضمان الاستخدام الرشيد لمياه الري، وتشجيع الشباب على العمل في الفلاحة وتحسين ظروف المعيشة لسكان الريف والرفع من القدرة الشرائية لفئة الفلاحين بحماية مداخيلهم.

من الواضح أن الجزائر تريد الذهاب أبعد من مجرد تحقيق الأمن الغذائي إلى تحقيق فكرة الأمن الغذائي المستدام التي سبق أن تحدثنا عنها في المحور الأول، كما أن الرغبة في تحقيق ذلك مع الحفاظ على خصوصيات الفلاحة المحلية وحماية مداخيل الفلاحين هو أساس مفهوم السيادة الغذائية.

1.4. قياس الأمن الغذائي المستدام في الجزائر من وجهة نظر المنظمة العالمية للأغذية والزراعة:

تكمن أهمية قياس الأمن الغذائي في أن المسئولين في البلد في حاجة إلى معرفة عدد الأفراد الذين يعانون من نقص الغذاء، ومن هم هؤلاء الأفراد، وأماكن تواجدهم، وأفضل الطرق للوصول إليهم.

إن قياس الوضعية الغذائية سواء على المستوى الوطني أو على مستوى مجموعات معينة من الأفراد يتطلب معرفة الكثير من المعلومات عن البلد المعني وعادة تكون الإحصائيات المتوفرة لدى المنظمات المحلية والدولية تختلف مع بعضها البعض وأحيانا بانحراف كبير نوعا ما،

من بين المعلومات الواجب توافرها لقياس الأمن الغذائي تعداد السكان في البلد بشكل دقيق. الإنتاج الإجمالي للغذاء في البلد، بما فيه الزراعة المعاشية أو الكميات التي يتم تبادلها في السوق السوداء وتهريبها عبر الحدود. حجم التجارة الخارجية للسلع الغذائية (الصادرات والواردات). العادات الاستهلاكية في كل أسرة، طريقة الطهي، والتخزين...الخ وحجم الفاقد من الغذاء، والتوزيع الدقيق للغذاء بين المدن والأرياف، بين فئات المجتمع، وكذا داخل الأسرة نفسها. كما يؤخذ بعين الاعتبار درجة الاستقرار السياسي وغياب العنف، وتقلبات الأسعار المحلية للأغذية والقدرة الشرائية للأفراد.

انطلاقا من الدراسات التي تقوم بها منظمة الأغذية والزراعة العالمية بشكل دوري حول وضعية الأمن الغذائي في كل بلد استطعنا أن نستخلص واقع الأمن الغذائي في الجزائر انطلاقا من الأبعاد الأربعة له.

1.1.4. مؤشر توافر الإمدادات الغذائية في الجزائر: يضم مؤشر التوافر قياس متوسط إمدادات الطاقة الغذائية، ومصادرها، وكذا متوسط قيمة إنتاج الغذاء.

- **متوسط كفاية إمدادات الطاقة الغذائية (٪):** هذا المؤشر يعبر عن نسبة الأغذية التي بإمكان الدولة توفيرها سواء عن طريق الإنتاج أو الاستيراد مقارنة بحجم الطلب المحلي، ويعبر عنه بنسبة مئوية من الحاجات الغذائية خلال مدة زمنية معينة عادة سنة.

بالنسبة للجزائر، نلاحظ من الشكل البياني رقم 1 أن نسبة متوسط كفاية إمدادات الطاقة الغذائية عرف تطورا بحوالي 20٪ خلال العشرين سنة السابقة، بالانتقال من 123٪ إلى 146٪ خلال الفترة 2000-2018. هذا الكلام يعني أنه إذا كان هناك مشكل انعدام الأمن الغذائي في الجزائر فإن سببه حتما ليس في كمية الإمدادات الغذائية لأن المتوفر من الغذاء يفوق حجم الحاجات الغذائية وهو في تصاعد مستمر.

الشكل رقم 1: متوسط كفاية الإمدادات الغذائية (٪)

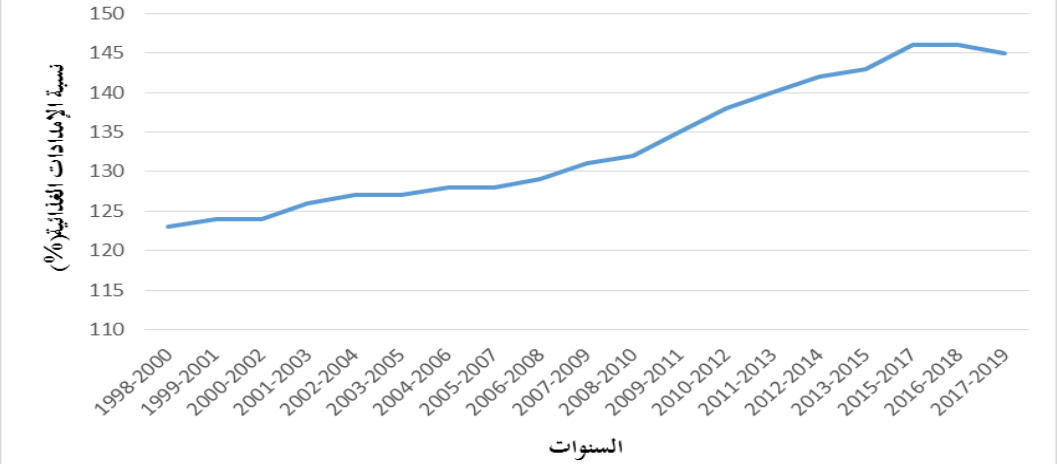

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من إحصائيات:FAOSTAT Dernière mise à jour le 6 août 2020

- **متوسط قيمة الإنتاج الغذائي للفرد (بالدولار الدولي):** متوسط قيمة الإنتاج الغذائي السنوي للفرد معبر عنها بالدولار الدولي (سنة الأساس 2004-2006) يوفر لنا مقياسا للحجم الاقتصادي النسبي لقطاع الإنتاج الغذائي. الشكل رقم 2 يظهر أن هناك نمو في نصيب الفرد من قيمة الإنتاج الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017 يقدر بحوالي 0,68٪، حيث ارتفع في الفترة 2010-2016 ثم عاد للانخفاض مجددا بعد ذلك.

متوسط قيمة الإنتاج الغذائي للفرد متقارب مع دول مجاورة مثل المغرب ومصر، لكن مقارنة مع دول أخرى مثل فرنسا نجده يتجاوز 600 دولار للفرد سنويا، وفي البرازيل يتجاوز 400 دولار.

(الطريقة المعتمدة لحساب معدل النمو هي القانون التالي: $[100* ((F/S)^{1/n}-1)]$، حيث F تمثل القيمة النهائية، S يمثل القيمة الابتدائية، و n عدد السنوات).

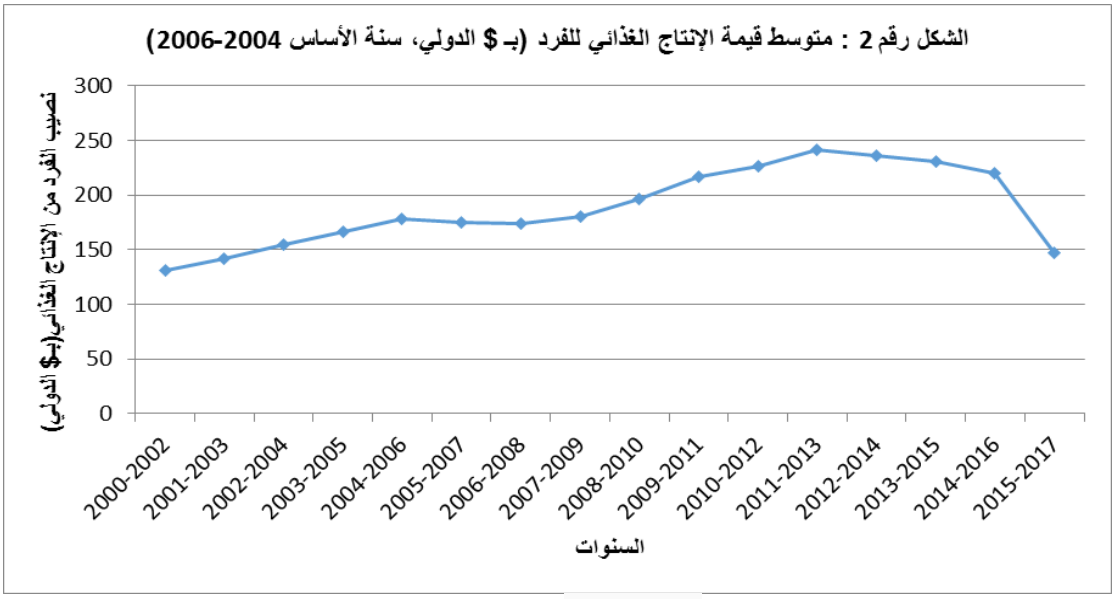

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من إحصائيات:FAOSTAT Dernière mise à jour le 6 août 2020

• **متوسط الإمدادات الغذائية المستمدة من أهم المنتجات الغذائية:** متوسط نسبة الإمدادات من الطاقة الغذائية المستمدة من الحبوب والجذور والدرنات لم يتغير كثيرا وظل يتجاوز النصف (58%) خلال الفترة 1999-2017. متوسط نصيب الفرد من البروتين عرف ارتفاعا ملحوظا خلال نفس الفترة بالانتقال من 67 غ/الفرد/اليوم إلى 92 غ/الفرد/اليوم. أما متوسط الإمدادات الغذائية المستمدة من البروتين الحيواني التي يعبر عنها بال غ/الفرد/اليوم عرفت ارتفاعا خلال الفترة 1998-2017 بالانتقال من 18 إلى حوالي 25 غ/الفرد/اليوم، ما يمثل نمو سنوي يقدر بـ 1,86٪ (الشكل رقم 3).

يمكن إدراج مجموعة من الملاحظات على هذه النتائج:

– هذا النمو في العرض من البروتين الحيواني يمثل المتوسط على مستوى الوطن وبالتالي هو لا يعني بالضرورة تحسّن الحصة الغذائية من البروتين الحيواني التي يحصل عليها جميع السكان، خصوصا الفئات ذوي الدخل المنخفض حيث أن طريقة المنظمة العالمية للأغذية والزراعة هي استخدام متوسط الاستهلاك السنوي للفرد من الكميات الغذائية للفئة الثانية فقط من فئات المجتمع وهم الـ 20٪ التي تلي الفئة الدنيا، رغم أن أفراد الفئة الدنيا هم الذين يمثلون شريحة واسعة من المجتمع حسب الديوان الوطني للإحصائيات.

– إن مقاييس المنظمة لا تراعي حقيقة الاختلاف واللاّعدالة في توزيع المداخيل بين مختلف فئات المجتمع في الأرياف والمدن التي ينعكس أثرها على ما يمكن أن يحصل عليه الأفراد من الحاجات الغذائية. فنجد مثلا أن الفروقات الاجتماعية تبدو في غاية الوضوح إذا علمنا أن الـ 20٪ من الأسر الأكثر ثراء تستهلك لوحدها 41٪ من المصاريف الإجمالية، في حين تستهلك الـ 20٪ الأكثر فقرا 8.4٪ من المصاريف الإجمالية فقط. مع الإشارة إلى أن حوالي 26.3٪ من سكان الأرياف ينتمون إلى الفئة الأكثر فقرا وحوالي 24٪ ينتمون إلى الفئة التي تليها مباشرة، التي تعتبر بدورها من طبقة الفقراء في المجتمع حسب الديوان الوطني للإحصائيات.

– إن الكمية المستهلكة من اللحوم والسمك خلال العشرين سنة الأخيرة لم تتغير كثيرا (بقيت في حدود الـ 20 كلغ للفرد سنويا من اللحوم، و4,5 كلغ من السمك)، بالنسبة للبيض كان هناك تحسن ملحوظ في الكمية المستهلكة التي انتقلت من 2,6 كلغ إلى 6,3 كلغ للفرد سنويا، أي تضاعفت حوالي 2,5 مرة. هذا ما يجعل نصيب الفرد من البروتين الحيواني المستهلك يوميا يصل تقريبا 17 غ في المتوسط (مع العلم أن كل 100 غ من اللحوم بأنواعها تتكون مما يعادل 20 غ من البروتين)، هذه القيمة أقل بكثير من الكمية الدنيا الموصى بها وأقل من القيمة الظاهرة في إحصائيات منظمة الـ **FAO**. ومن جهة أخرى نعلم أن المبلغ الذي تصرفه الأسر في الفئة

الخامسة التي تضم الـ 20٪ الأكثر ثراء على اللحوم والسمك والبيض شهريا يقدر بحوالي 8306 دج، أكثر بـ 2,5 مرة مما تنفقه الـ 20٪ من الأسر الأكثر فقرا.

الشكل رقم 3 : متوسط حصة الإمدادات الغذائية من الطاقة من أصل نباتي، البروتين والبروتين الحيواني

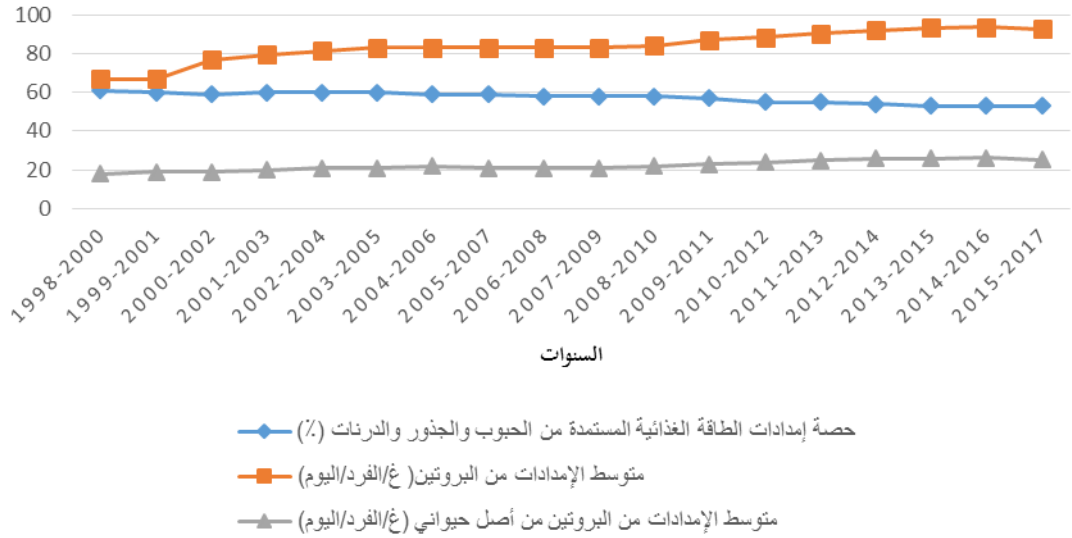

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من إحصائيات:FAOSTAT Dernière mise à jour le 6 août 2020

2.1.4. مؤشر الوصول إلى الغذاء: نقصد بمؤشرات الوصول إلى الغذاء الوصول المادي والاقتصادي، ثلاث مؤشرات للوصول المادي إلى الغذاء هي: كثافة الطرق، كثافة خطوط السكك الحديدية ونسبة الطرق المعبدة إلى إجمالي الطرق. رغم أن الإحصائيات المتوفرة لدى الفاو تشمل فقط بعض السنوات إلا أننا نسجل إلى غاية سنة 2017 وجود 0,2 كلم من خطوط السكك الحديدية لكل 100 كلم^2 و4,8 كلم من الطرق لكل 100 كلم^2 سنة 2010 (FAO, 2018). هذا المستوى الضعيف للبنى التحتية للنقل يعتبر من أضعف المستويات مقارنة بالدول المجاورة (طول خطوط السكك الحديدية: 2,3 كلم لكل 100 كلم^2 في تونس، 0,5 كلم في مصر و0,5 كلم في المغرب الأقصى، أما طول شبكة الطرق: 11,9 كلم في تونس، 13,7 كلم في مصر و13,1 كلم في المغرب الأقصى).

نلاحظ أن نتيجة مؤشر كثافة خطوط السكك الحديدية لم يتم استحداثها منذ 10 سنوات رغم أن السلطات قامت خلال تلك الفترة بفتح العديد من خطوط السكك الحديدية في عدة مناطق من البلاد، هذه الخطوط دخلت فعليا حيز الخدمة منذ سنوات، حيث تجاوزت قيمة هذا المؤشر 0.27 كلم لكل 100 كلم^2 التي تظل مع هذا نتيجة ضعيفة.

أما نسبة الطرق المعبدة إلى إجمالي الطرق فتتجاوز 75٪، وهي نسبة جيدة ومقاربة لنسب الدول المجاورة.

وهناك ست مؤشرات للوصول الاقتصادي إلى الغذاء نذكر منها:

– نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (ما يعادل القدرة الشرائية) (ثابت 2011 $ الدولي): هذا المؤشر انتقل من 10610 دولار سنة 2000 إلى 11349,7 دولار سنة 2019، بمعدل نمو يقارب 0,68%. هذا المعدل أعلى من مثيله في دول شمال إفريقيا خلال نفس الفترة (9315,6 دولار في المتوسط) (FAO, 2018).

ويمكن قول الكثير عن هذه القيم باعتبار أن قيمة الحد الأدنى للأجور تبلغ 18000 دج ما يقابل 246.79 دولار (ثابت 2011 $ الدولي)، وأن أكثر من 20% من الفئة الأكثر فقرا من الجزائريين يحصلون على أجر أقل من هذه القيمة. وحسب الديوان الوطني للإحصائيات فقد بلغ متوسط الأجور سنة 2018 حوالي 40000 دج ما يقابل 562 دولار (ثابت 2011 $ الدولي) خارج قطاع الفلاحة والإدارة، وهذين القطاعين يحصل العمال فيهما على أقل الأجور.

– مؤشر أسعار المواد الغذائية المحلية انتقل خلال الفترة 1999–2015 من 4,83 إلى 5,11، هذا المستوى متقارب مع مؤشرات الأسعار في دول الجوار وأحيانا أقل منهم، لكنه مقارنة بمؤشر الأسعار في العالم ككل يفوقه بالضعف (FAO, 2018).

– نسبة انتشار نقص التغذية يظهر أن هناك تحسّن من حيث انخفاض نسبة الأفراد الذين يعانون منها، حيث انتقل من 10,7٪ سنة 2000 إلى 2,8% سنة 2019، كما انخفض عدد الذين يعانون من نقص التغذية بالقيمة المطلقة من 2 مليون شخص إلى 1,2 مليون شخص، لكن حسب إحصائيات المنظمة يبلغ عدد الذين يعانون من حالة انعدام الأمن الغذائي متوسطة أو خطيرة خلال الفترة 2017–2019 أكثر من 8 ملايين شخص، ونحن نعلم أن أولى مظاهر انعدام الأمن الغذائي على الجسم هو المعاناة من نقص التغذية، والفارق كبير جدا بين 1.2 مليون شخص و8 مليون شخص، لذلك يمكن القول أن الانحرافات التي تقع فيها المنظمة عند تقييم الوضعية الغذائية قد تكون كبيرة جدا بسبب غياب عمليات إحصاء محلية دورية لجميع مناطق البلاد.

3.1.4. مؤشر استقرار الإمدادات الغذائية: مؤشرات استقرار الإمدادات الغذائية تجمع في نفس الوقت مؤشرات الصدمات ومؤشرات قابلية الأفراد للتأثر بهذه الصدمات.

تظهر مؤشرات الصدمات التقلبات على مستوى أسعار الأغذية محليا التي لم تكن كبيرة (بين 7.7% و13.4% خلال الفترة 1998–2014)، السبب يعود إلى تدخل الدولة لتقنين أسعار بعض السلع الغذائية الأساسية والإبقاء على سياسة الدعم لأسعارها.

ورغم عودة الأمن وانخفاض حدة الإرهاب في البلاد خلال الألفية الجديدة، إلا أن قيمة مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف خلال الفترة 1998–2018 الذي قدّر في المتوسط بـ 1,34− يعدّ سيئا نوعا ما (2,5 يعبر عن حالة استقرار قوي، و2,5− يعبر عن حالة استقرار ضعيف) (Kaufmann, Aart Kraay, & Mastruzzi, 2007)، مما قد يؤثر سلبا على استقرار الإمدادات الغذائية ووصولها إلى المناطق الريفية الجبلية والنائية حيث تعيش الأسر الفقيرة وتمارس الفلاحة في نطاق محدود.

فيما يخص مؤشرات قابلية الأفراد للتأثر بالصدمات، نلاحظ أن هناك انخفاض في قيمة الواردات الغذائية مقارنة بإجمالي الصادرات من البضائع خلال الفترة 1998–2007 (انتقلت من 15% إلى 8%)، ثم عادت هذه القيمة للارتفاع مجددا إلى غاية سنة 2017 (24%) بسبب ارتفاع أسعارها في الخارج، وارتفاع درجة ارتباط الجزائر بتغيرات السوق الدولية وتأثرها بالصدمات التي تحدث في الخارج. من جهة أخرى نجد أن نسبة الاعتماد على واردات الحبوب كبيرة جدا تتجاوز في المتوسط 73,83٪ خلال الفترة 1998–2017. أما النسبة المئوية للأراضي الصالحة للزراعة المجهزة للري فهي في ارتفاع مستمر (من 7.4% في سنة 1998 إلى 18.3% في سنة 2017) خاصة مع تأثر البلاد بفترات جفاف دورية. ورغم انخفاض هذه النسبة إلا أن الاحصائيات التي تحصلنا عليها من وزارة الفلاحة تشير إلى أن هذه الأخيرة لا تتجاوز سنة 2018 نسبة 11%.

4.1.4. مؤشر استخدام الأغذية: تجاوزت النسبة المئوية للسكان الذين بإمكانهم الوصول إلى مصادر مياه أساسية الـ 93٪ خلال الفترة 1998–2017، فيما لم تتجاوز نسبة السكان القادرين على الوصول إلى مرافق صرف صحي ذات جودة 17,7% سنة 2017 (FAO, 2018)، هذان العنصران مهمان جدا في التعبير عن ظروف إعداد الطعام والحفاظ عليه، والاهتمام بالنظافة الصحية والوقاية من الأمراض.

الإحصائيات بخصوص مؤشرات قياسات الجسم البشري غائبة في أغلبية السنوات، لكن ما هو متوفر يظهر تحسن كبير في نسبة الأطفال الذين يعاون من الهزال أو من النقص في الوزن، انتشار فقر الدم بين النساء الحوامل والأطفال دون الخامسة تمثل نسبة كبيرة ولم تعرف انخفاضا كبيرا باستقرارها في نسبة تفوق الـ 35٪ سنة 2016. في حين نلاحظ ارتفاع ملحوظ في نسبة الأشخاص (أكبر من 18 سنة) المصابين بالبدانة تصل إلى 27,4% سنة 2016 وهذا راجع إلى تغيير العادات الغذائية للأسر التي تخلّت تدريجيا عن استهلاك الخضر والفواكه، وتمّ تعويضها بأكلات دخيلة على المجتمع الجزائري تتميز بعناصر غذائية أقل جودة وأقل منفعة مثل السندويش، البيتزا،

المشروبات السكرية والمجمدة والدهون ذات الأصل الحيواني والنباتي، مما يفسّر الارتفاع السريع في عدد المصابين بالأمراض المزمنة كالسكري والقلب وضغط الدم، وظهور البدانة بين الأطفال.

إذن حسب منظمة الـ **FAO**، كادت الجزائر أن تنجح في تحقيق هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية الخاص بالجوع بتخفيض عدد الذين يعانون من نقص التغذية إلى ما دون الـ 5٪ سنة 2015 (الفاو، 2015). وفعلا تمكنت الجزائر من تحقيق تقدم كبير في مجال توفير الغذاء لفئات واسعة من سكانها، لكننا نشير إلى أن إحصائيات الإنتاج الفعلي في الجزائر هي في الواقع غير موجودة أو ناقصة، كما أن عمليات التهريب عبر الحدود غير قابلة للسيطرة (رؤوس الماشية مثلا). لذلك يمكن أن تكون هوامش الخطأ كبيرة. وعلاوة على ذلك، فإن الكميات المستهلكة فعليا صعبة التقدير بسبب حجم النفايات والخسائر التي تحدث أثناء التصنيع أو التخزين أو النقل أو إعداد الغذاء. لذلك لا يمكن أبدا التأكيد على دقة النتائج المقدمة من طرف منظمة الفاو وتعميمها ثم تبنيها للحكم على درجة تحقيق الجزائر لأمنها الغذائي.

وحتى لو افترضنا أن إحصائيات منظمة الـ **FAO** صحيحة ومؤكدة فإننا لا نستطيع الجزم بأن الجزائر تعيش حالة أمن غذائي مستقر لأن طريقة تحقيق ذلك بالاعتماد على الاستيراد من الخارج تقلق الكثير من أصحاب الشأن، فالجزائر بهذا الشكل لن تكون في منأى عن التأثر بالصدمات التي تحدث على المستوى الدولي بداية بارتفاع أسعار المنتجات الغذائية في الأسواق الدولية التي تحدث بشكل دوري، ثم حالة الانخفاض المستمر في أسعار المحروقات منذ سنة 2014 إلى يومنا هذا مما أدى إلى انخفاض كبير في مداخيل البلاد من العملة الصعبة، تبعه دخول العالم ككل في حالة انكماش اقتصادي سنة 2020 بسبب وضع الإغلاق التام الذي تعيشه معظم الدول الناتج عن تفشي وباء كوفيد 19 مما أدى إلى زيادة عدد العاطلين عن العمل وبالتالي انخفاض الطلب على الغذاء وتفاقم ظاهرة انعدام الأمن الغذائي، وفي هذه الحالة أصبحت شريحة واسعة من المجتمع تعاني من مشكل الوصول إلى الغذاء رغم توافره في السوق. كذلك فإنه إذا استمر الوضع الصحي على هذا النحو فقد تصبح البلاد تعاني كذلك من مشكل في توفير الإمدادات الغذائية.

4. 2. القيود التي تمنع من تحقيق السيادة الغذائية:

لقد تمكنت الجزائر من تحقيق أهداف منظمة الـ **FAO** لكن ذلك كان بالاعتماد على الواردات الأجنبية للمواد الغذائية الأساسية وبنسبة تفوق الـ 60٪، أي أن درجة ارتباطها الغذائي بالأسواق الدولية مرتفعة جدا، هذه الأسواق أثبتت عجزها عن استيعاب الطلب المتزايد في حالات الكوارث الطبيعية مثلما حدث سنتي 2007-2008 الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار الغذاء في الأسواق العالمية. كما أن هذا الارتباط بأسواق الغذاء الدولية يفرض على الجزائر توفير كمية كافية من النقد الأجنبي لتمويل وارداتها، والجميع يعلم أن المصدر الوحيد للنقد الأجنبي في الجزائر هو صادراتها من المحروقات التي تعرف أسواقها تقلبات وانحرافات خطيرة في أسعارها في السنوات الأخيرة.

تتبنى السلطات الرسمية في الجزائر مفهوم السيادة الغذائية منذ سنة 2000 وتسعى لتحقيقه من خلال سن القوانين المختلفة لتشجيع القطاع الفلاحي والحد من الواردات، لكن الكثير من القيود تقف عائقا في وجه تحقيق نتائج إيجابية، نذكر منها:

1.2.4. القيود المرتبطة بالتبعية الغذائية للخارج: خلال تحليل الوضعية الغذائية لبلد ما، من المهم معرفة حصة الإمدادات الغذائية المتاحة التي تأتي من الواردات والحصة التي تأتي من إنتاج البلد.

تشير الإحصائيات الدورية التي تزودنا بها مديرية الجمارك ووزارة الفلاحة بخصوص مصدر الإمدادات الغذائية بالنسبة لبعض المنتجات الأساسية إلى أن الجزائر تقوم باستيراد منتجات غذائية متنوعة حتى تلك التي تشتهر بإنتاجها. وأن الإنتاج المحلي من أهم المنتجات الأساسية مثل الحبوب يمثل 30٪ فقط من مجموع الحاجات الغذائية التي يستهلكها الفرد يوميا. وتنخفض هذه النسبة في متوسط الإنتاج المحلي من القمح اللين إلى 13%، في حين يظهر أن الإنتاج المحلي من القمح الصلب يمكن أن يحقق نتائج أفضل (متوسط إنتاج 57%) بسبب البيئة الزراعية الجافة نوعا ما التي تناسب هذا النوع من المحاصيل الزراعية، خاصة مع تطوير أنواع بذور جديدة أكثر مقاومة وعالية الغلة لكن الطلب المتزايد للسكان يكون عادة موجها لاستهلاك القمح اللين، هذا الأخير يتم استيراد كميات كبيرة منه من دول الاتحاد

الأوربي في إطار اتفاقيات التجارة الثنائية. ونجد نفس مشكل الارتباط بالواردات بالنسبة لمنتجات الخضر الجافة (البقوليات) واللحوم والحليب.

هذا الارتفاع الكبير للواردات الغذائية جعلها تشكل 20% من إجمالي الواردات سنة 2017، ومع الانخفاض المستمر لقيمة الدينار الجزائري ارتفعت قيمة الواردات الغذائية بـ 40% مقارنة بقيمتها سنة 2010.

2.2.4. القيود المرتبطة بالنظام الغذائي للمستهلك الجزائري: النموذج الغذائي الجزائري مثل باقي دول حوض البحر الأبيض المتوسط يتميز باعتماده على الأغذية ذات أصل نباتي خصوصا الحبوب (القمح اللين على وجه الخصوص) التي تشكل 54% من الحريرات و62% من البروتينات المستهلكة في اليوم، ويعد متوسط الاستهلاك السنوي للحبوب للمستهلك الجزائري من بين المتوسطات الأعلى في العالم، حيث أنه في 2009 قارب 230 كلغ للفرد في السنة (87% منها قمح لين) (Rastoin & Benabderrazik, 2014) ووصل إلى غاية 279 كلغ للفرد سنة 2015. هذا النموذج الغذائي يعزز من درجة الارتباط بالواردات الغذائية من القمح.

3.2.4. القيود المرتبطة بالتباين في المداخيل بين فئات المجتمع: حسب تحقيق الديوان الوطني للإحصائيات التباين يزداد اتساعا بين طبقات المجتمع، حيث نجد أن 20٪ من الأسر الأكثر ثراء تستهلك لوحدها 41٪ من المصاريف الإجمالية، في حين تستهلك الـ 20٪ الأكثر فقرا 8,4٪ من المصاريف الإجمالية فقط. مع الإشارة إلى أن حوالي 26,3٪ من سكان الأرياف ينتمون إلى الفئة الأكثر فقرا وحوالي 24٪ ينتمون إلى الفئة التي تليها مباشرة، التي تنتمي بدورها إلى طبقة الفقراء في المجتمع. كذلك فإن قيمة الأجر الشهري التي يحصل عليه الـ 10% من فئة الأجراء الأعلى أجرا في البلد هي في المتوسط أكبر بـ 7 مرات من قيمة الأجر التي يحصل عليه الـ 10% من فئة الأجراء الأدنى أجرا (ONS, 2014).

4.2.4. القيود المرتبطة بانخفاض إنتاجية عوامل الإنتاج الزراعي: الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج هي نسبة من إجمالي الإنتاج الزراعي (المحاصيل والمنتجات الحيوانية) إلى إجمالي عوامل الإنتاج (الأرض، العمل، رأس المال والمدخلات) وهي مقياس لكفاءة النظم الزراعية، وتسمح بالمقارنة بين فترات معينة وبين البلدان والمناطق.

يشير الجدول (3) إلى تحليل تطور إنتاجية العوامل في الجزائر حسب التقارير السنوية التي يصدرها المعهد الدولي للبحوث حول السياسات الغذائية (**IFPRI**)، وهو يظهر تحسّنا ملحوظا، حيث انتقلت إنتاجية العوامل من 1,6٪ سنويا خلال الفترة 1991-2000 إلى 6,6٪ سنويا خلال الفترة 2008-2013 متجاوزة بذلك متوسط معدل النمو المسجّل في دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط (من 1,7٪ إلى 2,1٪ خلال نفس الفترة).

بالنسبة لإنتاجية الأرض هي الإنتاج الإجمالي الزراعي لكل هكتار من الأراضي الزراعية. أما إنتاجية العمل فهي الإنتاج الإجمالي الزراعي لكل شخص نشط اقتصاديا في القطاع الفلاحي، بحيث يتمّ قياس كل من أنواع الإنتاج الإجمالي الزراعي بالأسعار الثابتة للدولار أمريكي خلال الفترة 2004-2006.

إنتاجية الأرض عرفت تحسّن ملحوظ خلال الفترة 2000-2015، كما يظهر في الجدول رقم 3 أدناه بالانتقال من 74 $ للهكتار سنة 1990 إلى 224 $ سنة 2015 بمعدل نمو سنوي متوسط يقارب 4,7٪، لكنها تبقى من بين أضعف المستويات في دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط (متوسط إنتاجية الأرض في هذه الدول انتقل من 1066$ سنة 1990 إلى 1733 $ سنة 2015)، وحتى بالنسبة للدول المجاورة التي تشترك مع الجزائر في نفس الخصائص الطبيعية والمناخ (المغرب الأقصى: من 167 $ إلى 320 $، تونس: من 282 $ إلى 402 $ خلال نفس الفترة). إذن فإن عامل الأرض يعاني من مشاكل حقيقية يجب تحديدها جيدا والعمل على حلّها.

إنتاجية اليد العاملة تحسّنت هي الأخرى بالانتقال من 1438 $ للعامل سنة 1990 إلى 2731 $ سنة 2015 بمعدل نمو سنوي متوسط يقارب 2,52٪، لكنه يبقى أقل من المستوى في المغرب الأقصى وتونس (المغرب الأقصى: انتقل من 1557 $ إلى 3346 $، تونس: من 3771 $ إلى 4939 $ خلال نفس الفترة).

الجدول رقم3: تطور إنتاجية الأرض واليد العاملة في القطاع الفلاحي

السنوات	1990	2000	2005	2007	2012	2011	2013	2015
إنتاجية الأرض($/هـ)	74	94	131	123	188	177	208	224
إنتاجية العمل($/العامل)	1438	1334	1795	1581	2423	1949	2541	2731

Source: Les rapports 2012-2013-2014-2015- 2016- 2018 de international Food Policy research Institute (IFPRI).

لقد اتفق الخبراء على أن هناك عوامل كثيرة تساهم في انخفاض الإنتاجية في القطاع الفلاحي وتعيق ظهور نتائج إيجابية، عوامل مرتبطة بالدرجة الأولى بالمشاكل التي يتخبط فيها القطاع الفلاحي تجعله عاجزا عن التكفل بالحاجات الغذائية وغير قادر على استغلال الإمكانيات التي توفر له من طرف الجهات الرسمية.

5. الخلاصة:

في سعيها لتحقيق الأمن الغذائي المستدام على المستوى الدولي تهتم منظمة الـ **FAO** بضرورة توفير الغذاء سواء عن طريق الإنتاج المحلي أو عن طريق الاستيراد أو عن طريق المعونات الغذائية الدولية، وبالنسبة لحالة الجزائر فإن تحقيق أمنها الغذائي يجبرها على اللجوء إلى الاستيراد، وبالتالي عليها أن تمتلك ما يكفي من العملة الصعبة لتحقيق ذلك. هذا الارتباط السلبي الكبير بالأسواق العالمية يهدد استقرارها ويجعلها عرضة للتقلبات مادامت تستورد أمنها الغذائي من الخارج.

بسبب انخفاض مداخيل الجزائر من العملة الصعبة الناتج عن انخفاض أسعار المحروقات المستمر منذ سنة 2014 من جهة، وارتفاع أسعار الغذاء في الأسواق العالمية من جهة أخرى، عاد الوضع الغذائي للسكان في الجزائر إلى التراجع، وهذا ما أقرت به منظمة الأغذية والزراعة العالمية في تقريرها السنوي (FAO, 2017)، مما جعل السلطات تنادي بضرورة تغيير سياساتها ونظرتها لمفهوم الأمن الغذائي، وضرورة العودة للاهتمام بالقطاع الفلاحي لأنه مصدر الثروة الدائم ضمن نموذج السيادة الغذائية. لذلك فإن من أهم النتائج التي توصلنا إليها:

– فكرة الأمن الغذائي المستدام التي تتبناها منظمة الـ **FAO** تخدم في الواقع مصالح الدول الكبرى والشركات المنتجة للبذور المعدلة جينيا، والمصنعة لمعدات الري الأكثر تطورا.... إلخ.

– تحقيق الأمن الغذائي على المستوى الوطني لا يعني بالضرورة تحققه على المستوى المحلي والأسري والفردي.

– المؤشرات المعتمدة من طرف المنظمة العالمية للأغذية والزراعة لقياس الأمن الغذائي في البلد تعاني من الكثير من النقائص، ولذلك هي محل انتقاد الباحثين في هذا المجال.

– سعي الحكومات المتعاقبة في الجزائر إلى تبني فكرة الأمن الغذائي المستدام هو بالدرجة الأولى تلبية لرغبة منظمات الأمم المتحدة، لذلك لم تتمكن من تحقيق النتائج المرجوة مقابل الجهود التي بذلت.

– يعاني النظام الغذائي للفرد في الجزائر من تشوهات حقيقية لكن السلطات بدل العمل على تغييره سعت إلى تغيير نمط الإنتاج الفلاحي الذي كان سائدا، لكنها عجزت عن تحقيق ذلك أيضا.

توصيات الدراسة:

-ضرورة تحسين مساهمة القطاع الفلاحي في تلبية الاحتياجات الغذائية الضرورية للبلاد من خلال الاهتمام بالمستثمرات الفلاحية الصغيرة التي تنتج الغذاء للاستهلاك المحلي.

-تحقيق العدالة الاجتماعية مع الحفاظ على النمط الزراعي والاستهلاكي الموروث لكل منطقة، بمعنى آخر تبني نموذج السيادة الغذائية الذي يضمن لها ذلك.